

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون فلسطينية

2016/06/14 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... مشعل يعلن بشكل رسمي: لن أترشح لرئاسة "حماس"
- 4..... رضوان لـ "قدس برس": لم يتم تحديد موعد لزيارة وفد حماس للقاهرة.
- 5..... يدعوت: الاتفاق مع تركيا يشمل إنشاء محطة كهرياء بغزة
- 5..... مقبول: لا ترتيبات للقاء عباس ومشعل وملف موظفي غزة العقبة الرئيسية
- 6..... ممثل فلسطين بالأمم المتحدة ينتقد انتخاب اسرائيل رئيسًا لاحدى لجان الجمعية العامة.
- 7..... الخارجية الفلسطينية : رئاسة الاحتلال للجنة القانونية بالأمم المتحدة صفقة للقانون الدولي.
- 7..... عملية تل أبيب .. بين تقديس السلاح وتجريمه.
- 10..... خالد مشعل: تاريخ دعوي وسيرة نضالية
- 11..... معضلة المصالحة.
- 12..... وفد من حماس يتجه للقاهرة ووفد من فتح يسبقه إلى الدوحة
- 13..... لأول مرة القسم يشارك سياسيو حماس بحوارات المصالحة في القاهرة
- 13..... الاردن يدعو الى اعادة اطلاق "مفاوضات محددة باطار زمني" تفضي لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- 14..... انتخاب إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية بالأمم المتحدة لأول مرة.. وأربع دول عربية على الأقل تصوّت لصالحها
- 16..... معهد ستوكهولم: إسرائيل تمتلك «80» رأساً نووياً.
- 17..... حماس تدين ترشيح (إسرائيل) لرئاسة لجنة أممية لمكافحة "الإرهاب".
- 17..... خاص لـ"أمد"..فرنسا شكلت أربع لجان خاصة للمؤتمر الدولي..وزيارة العربي للتنسيق مع الرئاسة الفلسطينية!
- 18..... خالد مشعل يبلغ مقربيه بقراره النهائي: لن أترشح لقيادة حماس نهاية العام.. والتنافس يشتعل بين الزهار وهنية وأبو مرزوق.. وأصوات تنادي ببقاء صاحب المنصب الجديد خارج حدود فلسطين.
- 19..... الفصائل ترفع الكرت الأحمر في وجه فتح.



بدون أن يعرف البديل القادم الذي سيقود حركة حماس خلال السنوات الأربعة القادمة، أبلغ خالد مشعل زعيم الحركة المقيم في قطر مقربيه، بأنه لن يترشح من جديد لرئاسة المكتب السياسي لحركة حماس، خلال الانتخابات الداخلية القادمة للحركة، المقرر أن تعقد قبل نهاية العام الجاري.

وعلى خلاف المرة السابقة التي أجريت فيها الانتخابات الداخلية لحركة حماس في العام 2002، فإن قرار مشعل، حسب ما علمت "رأي اليوم"، سيكون نهائي، ولن يتم التراجع عنه هذه المرة، كما حدث في المرة السابقة، خاصة وأن الرجل يكون بذلك قد أمضى أكثر من خمس فترات على رأس قيادة حماس، في وقت يتردد فيه أن نظام حماس الداخلي يعطي التمديد لرئيس المكتب السياسي لولايتين متتاليتين.

وقد مدد لمشعل، في الانتخابات الأخيرة التي عقدت بشكل سري في أحد مقار المخابرات المصرية فترة تولي الرئيس السابق محمد مرسي مقاليد الحكم، حيث كانت العلاقات بين حماس ومصر في أفضل حالاتها، وكانت وقتها أبواب القاهرة مفتوحة على مصراعها لقيادة حماس.

وتفيد الأنباء أن مشعل الذي كان ضمن المكتب السياسي لحماس منذ تأسيسه أكد لمقربيه في قطر وفي غزة أنه لن يبقى رئيسا للمكتب السياسي في الانتخابات القادمة، وأنه سيعلم ذلك بشكل واضح قبل بدء عملية التحضير للانتخابات الداخلية لحركة حماس في كافة المناطق الفلسطينية والخارج.

وكان مشعل أعلن قبل الانتخابات الأخيرة أنه لن يترشح لقيادة حماس، غير أنه عدل في اللحظات الأخيرة عن قراره، وسط انتقادات غير معلنة من قبل الكثير قادة الحركة الذين اعتبروا وقتها الأمر مخالف للوائح الداخلية.

ولم يفصح مشعل الذي تحدث لمقربيه من قادة حماس الذين ساندوه في الانتخابات الأخيرة عن إنه كان سيدعم مرشح بعينه من قيادات الحركة لتولي هذا المنصب أم لا، وكذلك لم يبلغهم عن وجهته في المرحلة التي ستتلو عقد الانتخابات.

وبما يؤكد ذلك، أكد محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة حماس أن انتخابات المكتب السياسي لحركة حماس ستجري نهاية هذا العام، وأن مشعل لن يترشح لرئاسة الحركة.

وقال الرجل في تصريحات صحافية أنه سمع خلال زيارته الأخيرة لقطر قبل أكثر من شهر، أن مشعل المقيم هناك لن يترشح لرئاسة المكتب السياسي فترة جديدة.

وحول امكانية أن تشهد عودة زمام القرار لقيادة حماس الى قطاع غزة، أكد الزهار أنهم في حماس ضد عودة القرار الى غزة والضفة والخارج، مبينا أنهم مع القرار الجماعي.

ومرت حركة حماس بتحويلات كثيرة خلال قيادة مشعل منها الخروج من الأردن والذهاب إلى سوريا قبل الخروج منها، والفوز في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، وبدء علاقات قوية مع مصر قبل حدوث الانتكاسة، إلى جانب سيطرة حماس على غزة، كما شهدت فترة ولايته فتح الكثير من العواصم العربية والأجنبية أبوابها أمام قيادة حركة حماس.

ومع إعلان مشعل بعد الترشح من جديد والذي يعلمه كل قادة حماس الكبار، فإن الأمر فتح باب منافسة قوي على هذا المنصب، الذي يتطلع له أكثر من شخصيه داخل حماس، ومن أبرزهم نائبه وزعيم الحركة في غزة إسماعيل هنية،

وكذلك الدكتور محمود الزهار، أحد أقدم قادة الحركة، إضافة إلى الدكتور موسى أبو مرزوق، نائب مشعل، والذي كان يشغل المنصب قبل توليه من قبل مشعل في العام 1996.

ومن الممكن أن تظهر أسماء أخرى تنافس على هذا المنصب في اللحظات الأخيرة من قيادة حماس في الداخل والخارج، في ظل استمرار الأصوات التي تنادي بضرورة استمرار بقاء المنصب في يد شخصية قيادية كبيرة تتواجد خارج المناطق الفلسطينية، كما جرت العادة منذ تأسيس المكتب السياسي، لضمان حرية تنقلها، خاصة وأن تواجدها في غزة يفرض عليها الكثير من المعوقات بسبب إجراءات السفر الضرورية.

وإذا ما غلبت هذه الأصوات سيكون الدكتور أبو مرزوق أبرز المرشحين، خاصة وأن الحركة تتطلع في هذا الوقت لإعادة ترميم علاقاتها المتردية مع مصر، إذ يعتبر الرجل من أبرز قادة حماس الذين حافظوا على علاقة جيدة مع مصر رغم حالة التوتر.

ولا يعتمد اختيار رئيس المكتب السياسي لحماس على ترشيح أي شخص نفسه لهذا المنصب، بل يجري ترشحه من قبل مجلس الشورى الذي يعقد جلسة انتخابات بعيداً عن الإعلام.

ولم يعرف مكان عقدها حتى اللحظة، وهناك ترجيح أن تكون قطري مكان استضافة الانتخابات التي ستحدد أعضاء المكتب السياسي، خاصة وأن الظروف الحالية لا تسمح بعقدتها كما المرة السابقة في مصر.

رضوان لـ "قدس برس": لم يتم تحديد موعد لزيارة وفد حماس للقاهرة

غزة (فلسطين) - خدمة قدس برس 14\6\2016

أفادت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، أنه لم يتم تحديد موعد سفر وفدها من قطاع غزة إلى القاهرة (مصر) عبر معبر رح البري، للمشاركة في لقاءات المصالحة والاجتماع قبل ذلك بمسؤولين مصريين.

وقال القيادي في حركة حماس، إسماعيل رضوان، لـ "قدس برس"، إن ترتيبات سفر وفد الحركة القيادي إلى القاهرة "لم تنتهي بعد"، مستدرجاً: "لكن لم يتم حتى اللحظة تحديد موعد لهذه الزيارة".

وأشار رضوان إلى أن تحديد موعد الزيارة يعود لترتيبات لدى السلطات المصرية، موضحاً أنه سيتم خلال الزيارة مناقشة ملف المصالحة والعلاقات الثنائية مع مصر وحل أزمات قطاع غزة.

ولفت القيادي في "حماس" النظر إلى أن لقاءات الدوحة (قطر) ستبدأ فور وصول وفد حركة "فتح" إلى العاصمة القطرية.

وكانت جريدة القدس (صحيفة فلسطينية غير حكومية)، قد ذكرت أن وفداً قيادياً من حركة "حماس" في قطاع غزة، سيتوجه إلى العاصمة المصرية (القاهرة) في غضون 48 ساعة، للقاء مسؤولين من جهاز المخابرات المصرية في إطار لقاءات يعقدها الجهاز ووفود من الفصائل لبحث ملف المصالحة وغيرها من القضايا الفلسطينية العالقة.

وبحسب المصادر ذاتها، فإن وفداً من حركة "فتح"؛ يضم عزام الأحمد وصخر بسيسو، موجود في القاهرة؛ منذ يومين، وسيتجهان إلى الدوحة اليوم الثلاثاء، بالتزامن مع وصول رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى العاصمة القطرية (الدوحة) التي سيحضر فيها مأدبة إفطار، قبل أن يغادر إلى جدة للقاء المسؤولين السعوديين.

من جانبه، أفاد عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، أمين مقبول، في تصريحات صحفية أمس الاثنين، أن عزام الأحمد سيجري بالقاهرة مشاورات مع المسؤولين المصريين حول تداعيات وتطورات ملف المصالحة.

وأوضح أن الأحمد سيتجه بعد مشاورات القاهرة إلى الدوحة على رأس وفد فتحاوي للقاء وفد حماس. بدوره، قال عضو اللجنة المركزية لفتح، عباس زكي، إن زيارة الأحمد للقاهرة تستغرق يومين، "يعرض خلالهما الأحمد الاتفاقيات بين الجانبين، وتصور لاختزال الطريق لتنفيذ المصالحة، خاصة بعد خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورغبته في رعاية هذا الملف حتى تحقيق المصالحة".

يديعوت: الاتفاق مع تركيا يشمل إنشاء محطة كهرباء بغزة

القدس المحتلة – صفا 14\6\2016

قالت صحيفة عبرية، صباح الثلاثاء، إن صيغة الاتفاق المتبلور بين "إسرائيل" وتركيا تشمل موافقة "تل أبيب" على إنشاء أنقرة محطة توليد كهرباء جديدة بقطاع غزة.

ووفقاً لما أوردته صحيفة "يديعوت احرونوت"، فالتفاهات جرى تحقيقها بعد تراجع الطرفين عن مطالب مسبقة، حيث جرى التوصل لحل وسط يقضي بتراجع "إسرائيل" عن مطالها بطرد حماس من تركيا، والاكتفاء بالمطالبة بمنعهم من توجيه عمليات.

في حين رفضت "إسرائيل" مطلب الأتراك القاضي برفع الحصار كاملاً عن القطاع، وجرى التوصل لحل وسط يسمح لتركيا بإقامة محطة توليد كهرباء بالقطاع، وكذلك استمرارهم بإرسال البضائع إلى هناك.

كما ذكرت الصحيفة أنه جرى التفاهم بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير جيشه أفيغدور ليبرمان على ضمان عدم معارضة الأخير للمصالحة مع تركيا، وذلك غداة ضمه للاتلاف الحكومي.

وقالت الصحيفة إنه من المتوقع عقد لقاء قريب بين طاقبي التفاوض لاستكمال التفاهات قبل الإعلان الرسمي عن العودة لتطبيع العلاقات الكاملة والتي تشمل إعادة السفراء.

وتوترت العلاقات بين الكيان الإسرائيلي وتركيا منذ عام 2010 عندما قتلت قوات كوماندوز إسرائيلية عشرة نشطاء أتراك أثناء اعتدائها على السفينة التركية "مافي مرمرة" أثناء محاولتها كسر الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة.

مقبول: لا ترتيبات للقاء عباس ومشعل وملف موظفي غزة العقبة الرئيسية

رام الله / سما / 14\6\2016

أعلن مسؤول في حركة فتح، أن استئناف لقاءات المصالحة بين وفد من حركته وآخر من حركة حماس سيعقد نهاية الأسبوع الجاري وعلى الأرجح يوم الأربعاء في قطر.

وقال أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح أمين مقبول لووكالة أنباء "شينخوا" الصينية، إن وفد حركته الذي يضم أعضاء اللجنة المركزية فيها عزام الأحمد، وصخر بسيسو، ومحمد اشتية، وجبريل الرجوب توجه إلى العاصمة المصرية القاهرة لإطلاع المسؤولين المصريين على مجريات الأمور قبل توجهه للدوحة خصوصاً أن مصر هي راعية ملف المصالحة الفلسطينية.

وأشار مقبول إلى أن اجتماع وفد حركته مع وفد حركة حماس سيركز على بحث تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وذكر أن العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق تقدم في المصالحة الفلسطينية هو "اشتراط" حماس مسبقاً باعتراف حكومة الوحدة الوطنية سلفاً بموظفيها الذين عينتهم بعد الانقسام الفلسطيني في العام 2007 في قطاع غزة.

وأكد مقبول رفض فتح لهذا الشرط من حماس قائلاً: "هذا أمر مرفوض وحكومة الوحدة الوطنية ستشكل لجنة قانونية وإدارية لدراسة ملف موظفي غزة وإيجاد حلول له لكن ليس الاعتراف بشكل مسبق بموظفي حماس".

ولا يتقاضى موظفو حكومة حماس السابقة في قطاع غزة رواتبهم الشهرية منذ نحو ثلاثة أعوام باستثناء سلف متقطعة بدأت الحركة الإسلامية التي تدير القطاع بصرفها لهم منذ عامين.

ورفضت حكومة الوفاق التي تشكلت مطلع يونيو 2014 صرف رواتب لهؤلاء الموظفين بشكل فوري بسبب عدم قدرة موازنتها المالية على تحمل ذلك.

وعرضت حكومة الوفاق خطة لعودة موظفي السلطة الفلسطينية في غزة الذين توقفوا عن العمل عندما سيطرت حركة حماس على القطاع بالقوة منتصف عام 2007 إلى عملهم على أن يتم بعدها دمج موظفي حكومة حماس السابقة الذين عينوا عقب ذلك التاريخ وما زالوا على رأس عملهم تدريجياً، الأمر الذي ترفضه حماس.

وشدد مقبول، على أن البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية حال الاتفاق على تشكيلها "يجب أن يكون هو برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وأن تلتزم بالتزامات المنظمة خصوصاً أنها سوف تتعامل مع العالم وفي بعض الأحيان مع حكومة إسرائيل".

وقال القيادي في فتح بهذا الصدد انه "لا أحد يطالب حماس الاعتراف بإسرائيل أو تغيير مواقفها، ولكن حكومة الوحدة يجب أن تلتزم ببرنامج منظمة التحرير والتزاماتها".

في الوقت ذاته نفى مقبول وجود أية ترتيبات لعقد لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يتزعم فتح ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في الدوحة، مشيراً إلى دعوة تلقاها الرئيس عباس لزيارة قطر قريباً للقاء أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

ممثل فلسطين بالأمم المتحدة ينتقد انتخاب إسرائيل رئيساً لاحدى لجان الجمعية العامة

مهمة اللجنة القانونية تتمثل في تشجيع انتشار القانون الدولي وتدوينه، وتقوم أيضاً -حسب ميثاق الأمم المتحدة- بوضع وصياغة المعاهدات الجديدة، والتوصية بها لدى الدول الأعضاء للتوقيع عليها والانضمام إليها

نيويورك/ محمد طارق/ الأناضول 14\6\2016

انتقد ممثل دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، السفير رياض منصور، انتخاب إسرائيل للمرة الأولى في تاريخها لترأس اللجنة السادسة (وهي اللجنة القانونية) بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال السفير الفلسطيني في تصريحات للصحفيين، في وقت متأخر من مساء أمس الاثنين، بمقر المنظمة الدولية بنيويورك "لقد حاولت الدول العربية والإسلامية منع انتخاب المندوب الإسرائيلي لتولي رئاسة أعمال اللجنة السادسة، لأنه لا يجوز أن تتولي دولة معروفة بأنها أكبر منتهك للقانون الدولي رئاسة أعمال تلك اللجنة"، وفق تعبيره.

ومهمة اللجنة السادسة (أو اللجنة القانونية) تتمثل في تشجيع انتشار القانون الدولي وتدوينه، وتقوم أيضاً -حسب ميثاق الأمم المتحدة- بوضع وصياغة المعاهدات الجديدة، والتوصية بها لدى الدول الأعضاء للتوقيع عليها والانضمام إليها.

وأكد السفير الفلسطيني في تصريحاته أن انتخاب إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية "سيكون بمثابة عائق كبير أمام تحقيق المهمة التي من أجلها أنشئت تلك اللجنة الأممية".



وأردف قائلاً "إن إسرائيل تزداد تطرفاً وتدير ظهرها لكافة المبادرات السلمية بما فيها المبادرة الفرنسية الأخيرة وتوسّع نشاطاتها الاستيطانية وتخرق القانون الدولي في كل ممارساتها ثم يقوم المجتمع الدولي بمكافأتهما".

ومن جهته، أرسل المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير داني دانون، للصحفيين المعتمدين بالمنظمة الدولية، رسالة عبر البريد الإلكتروني، اعتبر فيها "انتخاب إسرائيل للجنة دائمة من لجان الأمم المتحدة، بمثابة الحدث التاريخي بكل المقاييس منذ انضمام إسرائيل لعضوية المنظمة عام 1949".

وأعرب المندوب الإسرائيلي عن سعادته باعتباره "أول سفير لإسرائيل يتم انتخابه لهذا المنصب الرفيع داخل المنظمة الدولية"، مشيراً أن "فوز" إسرائيل برئاسة اللجنة، جاء بعد "معركة" دبلوماسية طويلة خاضتها البعثة ضد اعتراض دول مجموعة عدم الانحياز ومؤتمر التعاون الإسلامي.

يذكر أن انتخابات رئاسة اللجنة السادسة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، تنافس فيها إلى جانب إسرائيل، كل من اليونان والسويد وإيطاليا، وحصل المندوب الإسرائيلي على 109 لصالحه مقابل 10 أصوات لممثل السويد و4 أصوات لممثلة اليونان و4 أصوات لممثل إيطاليا.

الخارجية الفلسطينية : رئاسة الاحتلال للجنة القانونية بالأمم المتحدة صفقة للقانون الدولي

أمد/ رام الله: 2016\6\14

قالت وزارة الخارجية، إنها تنظر بخطورة بالغة لتسلم دولة الاحتلال الاسرائيلي لرئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، ممثلة عن مجموعة تضم دول غرب أوروبا ودول أخرى، واعتبرت ذلك صفقة للقانون الدولي.

وأضافت "الخارجية" في بيان صادر عنها اليوم الثلاثاء، أنها بذلت والبعثة الدائمة لدولة فلسطين في الامم المتحدة، وبالتعاون مع الأشقاء والاصدقاء كل جهد مستطاع لوقف هذه المهزلة المحزنة، وقامت بسلسلة طويلة من اللقاءات والاتصالات لثني الدول المعنية عن ترشيح اسرائيل كقوة احتلال لهذا الموقع، غير أن تلك المجموعة . وللأسف . تمسكت بموقفها وبدل أن تحاسب دولة الاحتلال على جرائمها اختارت مكافأتهما على انتهاكاتهما للقانون الدولي، وبالتالي فقدت السلطة الاخلاقية للحديث في القضايا القانونية الدولية، ومبادئ حقوق الانسان، والحريات العامة التي نصت عليها مواثيق وقوانين ولوائح الأمم المتحدة.

وتساءلت الخارجية: كيف تقبل دول غرب أوروبا بترشيح اسرائيل لتلك اللجنة، خاصة وأن تلك الدول لديها مواقف وموروث كبير من التقارير التي تتناول بوضوح الانتهاكات والخروقات الاسرائيلية للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وتؤكد على تصرفات اسرائيل كدولة فوق القانون، وفي مقدمتها احتلالها لشعب آخر بالقوة، وتماديها في عمليات الاستيطان والتهويد في أرض دولة فلسطين، وتصعيدها لعمليات الابعاد والطرده والترانسفير للسكان الاصليين، وكذلك عمليات هدم المنازل والاعدامات الميدانية والاعتقالات الجماعية العشوائية، وانتهاك حرمة المقدسات ودور العبادة، ومصادرة جميع الحقوق الاساسية للإنسان الفلسطيني، هذا بالإضافة الى افسالها لجميع فرص السلام والمفاوضات، ورفضها المعلن للمبادرة الفرنسية الأخيرة؟.

عملية تل أبيب .. بين تقديس السلاح وتجريمه

2016\6\14

الايام

هاني المصري

أثارت عملية تل أبيب اهتمامًا خاصًا بسبب توقيتها، حيث نَقِذت بعد انحسار الموجة الانتفاضية، ما يعطيها دفعة تثبت أن النار لا تزال تحت الرماد، وأن موجة انتفاضية تأتي إثر أخرى فورًا أو بعد حين، لأن العوامل التي تفجّرها لا تزال قائمة.

بل تزايدت. كما أثارت الاهتمام بسبب المكان الذي نفذت فيه في قلب تل أبيب على مقربة من وزارة الحرب، المكان الأكثر أمنًا في إسرائيل.

ونفذت العملية بعد أيام على تعيين أفيدور ليرمان وزيرًا للحرب، وهو المعروف بتطرفه وتهديداته التي جعلت الجميع بانتظار رده على العملية، لأنه لطالما انتقد الحكومات ووزراء الحرب لتقصيرهم في الردود الناجعة القادرة على منع عمليات المقاومة.

وسط الجدل الفلسطيني الدائر، بين الرفض الرسمي ومن بعض النخبة للعملية وبين تأييد الأغلبية الشعبية، والفصائل لها لتغطية عجزها، نلاحظ أن هناك من يتعامل مع الوضع الحالي وكأننا ما زلنا في أيام الانتفاضة الأولى حين جاءت وليدة ظروفها، وخاصة كرد مناسب على تراجع دور الخارج وتقدم دور الداخل، وما أدى إليه من تراجع الكفاح المسلح، وأثبتت أنها رد شعبي حقق إنجازات كبيرة، من أنها كانت في بدايتها «انتفاضة سكاكين»، من أهمها إيصال رسالة مدوية للعالم بأن الشعب «بقضه وقضيضه» ضد الاحتلال، وأن الاحتلال لا يمكن أن يبقى هادئًا ومريحًا ومريحًا.

ويتناسى هؤلاء أن سياسة القيادة الفلسطينية وأداءها، وما أديا إليه من توقيع «اتفاق أوسلو» الذي أضاع جلّ هذه الإنجازات رغم ما تضمنه من اعتراف عالمي وإسرائيلي بالشعب الفلسطيني وإقامة كيان فلسطيني (ولو من خلال سلطة حكم ذاتي تحت الاحتلال)، ولكنه في المحصلة أوصل الوضع الفلسطيني إلى الكارثة التي نعيشها حاليًا.

في المقابل، يتعامل هذا البعض وكأنّ الانتفاضة الثانية كانت كلها شرًا، ويركز خلًا لتعامله مع الانتفاضة الأولى على الخسائر والدمار والموت، وينسى الأداء السياسي الذي أوصل الفلسطينيين إلى «خارطة الطريق»، وتنفيذ الالتزامات من جانب واحد، والتركيز على «إثبات الجدارة وبناء مؤسسات الدولة» تحت الاحتلال كطريق لإنهاء الاحتلال، حيث بُنيت «المؤسسات» بينما تعمق الاحتلال وتجذر وأصبح مريحًا.

وينسى هؤلاء أن الانتفاضة الثانية رغم كل ما عليها أدت إلى اعتراف العالم، بما في ذلك اللجنة الرباعية الدولية، بحق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. وأدت إلى «انسحاب» القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.

ما وددت قوله مما سبق إن الخلل أساسًا في السياسة والقيادة والأداء، وليس في أشكال النضال التي تخضع للسياسة. فالانتفاضة الأولى حققت إنجازات كبرى، وانتهت بإخفاقات كبرى جزاء السياسة والأداء الفلسطيني، وليس بسبب استخدام هذا الشكل أو ذاك من أشكال النضال، فالسياسة المتبعة تستدعي أشكال النضال التي تناسبها، والأمر نفسه ينطبق على الانتفاضة الثانية. فالمهم مناقشة السياسة وأداء القيادة قبل مناقشة أشكال العمل والنضال.

ملاحظات على هامش عملية تل أبيب

أولًا: لا بد من التفريق بين العمل المقاوم المنظم الذي ينفذه تنظيم، وبين الأعمال الفردية. فلا يصح إطلاق نفس الأحكام بغض النظر عن كون عمليات المقاومة منظمة أو فردية. ويجب أن يخضع العمل المنظم لإستراتيجية وحسابات الجدوى التي هي أكبر بكثير من تناسب الخسائر والأرباح التي ستكون غير مناسبة دائمًا بسبب تفوق العدو، بل تتعلق بما تحقق أو يمكن تحقيقه بأقل الخسائر، بينما لا يخضع العمل الفردي لهذه المعايير.

عندما تتكاثر الأعمال الفردية، كما لاحظنا في الموجة الانتفاضية الأخيرة وما أطلق عليها «انتفاضة السكاكين»، فهذا يستدعي البحث في الأسباب والدوافع التي أدت إليها، وليس المسارعة إلى رفضها أو إدانتها أو تأييدها، وسبب العملية هو الاحتلال كما قال رئيس بلدية تل أبيب، وعندما لا تكون هناك قيادة ولا مؤسسة وطنية جامعة ولا قوى فاعلة ولا رؤية ولا



إستراتيجية؛ فهذا يجعل القانون الطبيعي «لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه» يأخذ مجراه، وهذا ليس تقديسًا للعفوية وإنما محاولة لفهمها في السياق الفلسطيني الحالي..

ولا تعني العفوية دائمًا الانفصال عن السياق السياسي أو الكفاحي، ليس بالمعنى التكتيكي أو الإستراتيجي، بل قد تكون ردًا بليغًا. فعندما تفعل إسرائيل كل ما تفعله ضد الفلسطينيين في ظل غياب القيادة وعجز الفصائل تكون العمليات الفردية ردًا متناسبًا مع خصائص الوضع الفلسطيني، إذ يصعب على أجهزة الأمن الإسرائيلية منعها مثلما تقدر لو كانت منظمة، وهذا الأمر يشكل ردًا فاعلاً وراذعًا يدفع الإسرائيلي للتساؤل عن جدوى استخدام القوة والحل الأمني والعسكري، وسيجعله يفكر أجلاً - إن لم يكن عاجلاً - في تغيير موقفه، والبحث عن حل سياسي يقبل به الطرف الفلسطيني.

ثانيًا: إذا كان أسلوب العمل الرئيسي مناسبًا في مرحلة ما، فلا يجب استبعاد أو رفض أو إدانة الأشكال الأخرى، بل أثبتت تجارب النضال على امتداد التاريخ، بما فيها التجربة الفلسطينية وتجربة الهند وجنوب أفريقيا وغيرها، أنه يمكن الجمع بين أشكال النضال السلمية والمسلحة، سواء إذا كان شكل النضال في هذه المرحلة أو تلك سلميًا أو مسلحًا، ولا يستطيع طرف وحده تحديد شكل النضال المناسب، بل إن طبيعة الصراع وخصائصه والظروف والعوامل التي تؤثر فيه وسلوك الطرف الآخر تساهم مساهمة فاعلة في تحديد أي شكل يُتبع.

وعندما يكون العدو مثل الاحتلال الإسرائيلي الذي يجسد مشروعًا استعماريًا استيطانيًا لا يقبل التسوية وله أهداف جذرية وإمكانية التأثير عليه من الداخل محدودة، إن لم تكن معدومة، ويلجأ إلى القوة وإلى المزيد من القوة لتحقيق أهدافه؛ فلا ينفع في هذه الحالة استبعاد المقاومة المسلحة كليًا، حتى لو لم تكن هي الشكل الرئيسي المناسب في هذه المرحلة أو تلك.

يجب أن تكون المقاومة المسلحة دائمًا حاضرة باعتبارها حقًا مكفولًا ويمارس حسب الظروف، ولا يقلع عنه كليًا ولا يجزّم بأي حال من الأحوال. ويمكن في هذه المرحلة استخدام المقاومة المسلحة بشكل أساسي في مجال الدفاع عن النفس في وجه اعتداءات جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين المدججين بالسلح، وللوقوف في وجه العدوان العسكري المتكرر على قطاع غزة والاعتداءات اليومية للمستوطنين في الضفة الغربية.

ثالثًا: لا يعني كون الفصائل تقادمت وترهلت أن كل ما تقوله أو تفعله خطأ أو خطأ كليًا، فهذه ليست نظرة تحليلية موضوعية. فالفصائل على علاقتها ومع ضرورة تجديدها وتغييرها وبناء أو تشكيل فصائل جديدة، لا تزال أحد الجدران التي لا يجب هدمها قبل تبلور البديل الأفضل منها، فليس كل جديد أفضل من القديم، بل هناك من الجديد ما هو أسوأ وأكثر قِدَمًا من القديم نفسه. هذا مع أن قواعد وأنصار الفصائل القائمة هي مادة النضالات التي أطلقنا عليه مصطلح «الفضاء الثالث» أو «الفضاء الجديد».

رابعًا: لا بد من التوقف عند مسألة استهداف المدنيين في إسرائيل، لأنها كيان استعماري استيطاني عنصري إحلالي، الكل فيها مجند، بدليل أن السلاح منتشر في مختلف الأماكن، ويحمله المدنيون بمئات الآلاف في الشوارع، فالكل باستثناء المتدينين يخدم في الجيش. والمتدينون في غالبيتهم الساحقة متطرفون يحرضون على قتل الأغيار؛ لذا يجب أن يكون العمل المقاوم مدروسًا وليس عشوائيًا، ولا يستهدف الأطفال والأماكن العامة، ويتناسب مع عدالة القضية وتفوقها الأخلاقي، ويأخذ بالحسبان أن هناك حوالى مليوني فلسطيني يحملون «الجنسية الإسرائيلية»، وأن هناك يهودًا يرفضون المشروع الصهيوني، أو مناضلين دفاعًا عن الحقوق الفلسطينية أو ضد الاحتلال الإسرائيلي.

في ظل غياب البديل، لا يمكن أن يكون الحل أن نقف مكتوفي الأيدي بانتظار الخلاص الذي يمكن أن يهبط من السماء أو يخرج من باطن الأرض أو من المجهول، فلا بد من العمل على بناء البديل خطوة خطوة ومدماكًا وراء مدماك، وعندما يغيب البديل يكون هناك فراغ سيملاً بأعمال بطولية مقاومة فردية أو غيرها، فالعفوية هي جنين الوعي والتنظيم، وتساهم في إبقاء

القضية الفلسطينية حية، وهي خير من عدم وجود أي شيء، أو من أن تملأ الفراغ مجموعات إرهابية أو عميلة أو متخاذلة، أو إحياء الفردية والعائلية والعشائرية والجهوية وغيرها من الظواهر الضارة على حساب المصلحة الوطنية، الأمر الذي يمضي بالانقسام بعيداً نحو المزيد من التشظي والتفرقة.

خالد مشعل: تاريخ دعوي وسيرة نضالية

2016\6\14

أمد للإعلام

د. أحمد يوسف

في منتصف التسعينيات، وبعد اعتقال د. موسى أبو مرزوق في أمريكا، ووضعه قيد الاعتقال لمدة قاربت العامين، تسلّم الأخ خالد (أبو الوليد) الراية، ونهج سلوكاً لجمع الصف، والعمل على بناء علاقات مع العديد من الدول العربية والإسلامية لتوسيع حاضنة حماس الشعبية والرسمية، وكانت تلك المساعي تتقدم - آنذاك - مع جهات كإيران وحزب الله، والسودان واليمن والأردن وسوريا، إلا أنها ظلت محدودة وخلف الكواليس مع جهات أخرى كالسعودية وقطر والجزائر وماليزيا. واليوم هي الأقوى مع قطر وتركيا، وبدرجة أقل مع إيران وحزب الله.

أحياناً تجمعنا المجالس وتسرح بنا النقاشات، حيث يبدأ البعض بالحديث عن الانتخابات القادمة داخل الحركة، على نحو ما الذي نريده منها، وما الذي نتوقعه من تغييرات في مشهد الرؤية والقيادة، ويأتي ذكر الأخ أبا الوليد؛ القيادي المخضرم سياسياً وحركياً، والذي يقف على رأس التنظيم منذ 1997 تقريباً، والذي تجاوز وجوده كرئيس للمكتب السياسي كل ما هو منصوص عليه في اللوائح والقوانين التنظيمية، ولكن هيبته وابتسامته ونضالته التاريخية لا تغيب مشاهدتها عن كل من تابع مسيرة حركة حماس منذ ديسمبر 1987، ويبقى السؤال الذي يراود أذهان الكثيرين من كوادر الحركة وبعض قياداتها الشابة هو: من الذي سيخلف هذا الزعيم التاريخي على قيادة الحركة؟ ومن يا ترى يمتلك ما لديه من الخبرة والتجربة بهذا العمق والدراية والكاريزما ليملاً المكان بجدارة واقتدار؟

في الواقع، إن الحركة لديها كفاءات عديدة، ولكن - وهذه حقيقة - لا تجتمع لها ما لدى الأخ أبا الوليد من كاريزما الزعامة، وفن الإدارة، والنباهة السياسية، والعلاقات الواسعة مع التيارات الإسلامية والرسميات في العديد من دولنا العربية والإسلامية.

هناك - بلا شك - بعض الأسماء والوجوه المعروفة، والتي تتداولها ألسنة الكثيرين من قيادات وكوادر الحركة؛ كالدكتور موسى أبو مرزوق، وهناك وجوه أخرى لا تظهر كثيراً في وسائل الإعلام، ولكن لديها شيئاً مما لدى الأخوين؛ الأستاذ خالد مشعل والدكتور موسى أبو مرزوق من الخبرة والمعرفة والعلاقات في الساحات الإقليمية والدولية، وقد تفاجئنا الانتخابات القادمة إذا تمت في وقتها بظهور البعض منهم.

لقد عرفت الأخ أبا الوليد منذ أوائل الثمانينيات، كناشط شبابي وداعية حركي، يمتلك ناصية الحديث وأدب التعامل مع إخوانه، حيث كان يسهل عليه الوصول إلى قلوبهم، ويسعدون بطيب مجلسه على مستوى الحوار والتحليل.

نعم؛ حماس وبحسب لوائحها تنتظر قيادة جديدة لمكتبها السياسي، ولكنها في الوقت ذاته لا يُتوقع أن تُغيّب شخصاً بمكانة الأخ (أبو الوليد) عن صدارة المشهد وديناميكيات الفعل الحركي فيه.

نعم؛ الأخ أبو الوليد يجب أن يغادر رئاسة المكتب السياسي مع نهاية الدورة الحالية لشخص آخر تنتخبه أطر الحركة في الداخل والخارج، ولكن هل هناك من مخرج لتلك المعضلة التنظيمية بضرورة الحفاظ على مكانة الرجل، وحفظ هيبته، والاستفادة من خبراته وعلاقاته الواسعة إسلامياً؟ بالتأكيد، يمكن إدخال منصب جديد داخل الحركة بمسمى الأمين العام،



وانتخاب الأخ (أبو الوليد) بالتزكية لهذا المنصب، والإبقاء على الآليات الأخرى تعمل وتلتزم باللوائح والقوانين، حيث نشهد تغييراً مستمراً في قيادة المكتب السياسي دونما حاجة إلى أسلوب السرمدة في الإدارة والقيادة.

لا أحد حتى اللحظة يعرف متى ستكون الانتخابات التنظيمية القادمة، ولكن هذا مجرد اقتراح للحفاظ على مكانة الرجل الذي سطر تاريخ الحركة على مدار عقدين من الزمان، وكانت له بصمات وأثر لن يغفله أحد.

لأخي الحبيب (أبو الوليد) الذي أكن له كل التقدير والاحترام، سنظل نطلبك قائداً؛ لأنك الأجدر والأقدر والأكثر وعياً من بين أقرانك من القادة، فأنت لنا - حتى وإن اختلفنا في بعض الاجتهادات معك - الأخ المناضل وصاحب التضحيات، والذي لم يبخل على إخوانه في الرؤية والعتاء.

نعم؛ علينا احترام آلياتنا في تدوير القيادات، ولكنَّ القائد يبقى قائداً، حتى ولو بأشكالٍ أخرى.

هذه مجرد خاطرة حركتها بعض التساؤلات التي تدور في وسائل الإعلام حالياً.

معضلة المصالحة

2016\6\14

فلسطين أون لاين

حسام الدجني

ما هو حكم مشاهدة ومتابعة مسلسل المصالحة في نهار رمضان..؟ حرام أم حلال يا فضيلة الشيخ؟... هذا السؤال نشره أحد الأصدقاء على صفحته على موقع الفيس بوك متهمكماً على استئناف جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وكأن مسلسل باب الحارة الذي أثبت فشل نسخته لهذا العام، يكرر نفسه مع مسلسل المصالحة الذي وصل لعشرة أجزاء، فهل سنكون مع الجزء الحادي عشر في العام القادم..؟

فما هي معضلة المصالحة أو المعوقات التي تعترض تطبيقها من وجهة نظر حماسوية وفتحوية...؟

أولاً: البرنامج السياسي للحكومة.

حركة فتح تطالب ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وتبرر الحركة إصرارها بسببين:

الأول: تنازل الحركة عن برنامج المنظمة قد يفسر بأنه إعلان فشل المشروع السياسي لمنظمة التحرير ولحركة فتح.

الثاني: أن المجتمع الدولي يشترط للقبول بأي حكومة أن تكون مستندة على برنامج المنظمة، فلا تمويل ولا مشاريع ولا منح إلا مقابل ذلك.

حركة حماس من جانبها ترى أن برنامج المنظمة أثبت فشله، وأن الإصرار على أن يكون هو البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية هو مكافأة مجانية للحكومة الصهيونية المتطرفة التي استفادت وما زالت تستفيد من هذا البرنامج السياسي كونه يؤكد ضمناً على شرعية الاحتلال، وهو السبب وراء التحول في الموقف الأفريقي والكنير من الدول الأخرى تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فبعد أن كانت تلك الدول داعمة للحق الفلسطيني، وتجرم (إسرائيل)، فإن إفريقيا اليوم تشهد عصراً ذهبياً في علاقاتها بـ(إسرائيل)، فهذه الدول ترى أنها ليست ملكية أكثر من الملك. وعليه فإن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير يحقق أهم مرتكزين تقوم عليهما دولة (إسرائيل) وهما الشرعية والأمن، فبرنامج المنظمة وبعد تعديل العديد من مواد الميثاق عام 1998م، (والمواد الملغاة هي: "6، 7، 8، 9، 10، 15، 19، 20، 21، 22، 23، 30" أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي: "1، 2، 3، 4، 5، 11، 13، 14، 16، 17، 18، 25، 26، 27، 29")، فإن المقاومة المسلحة مرفوضة جملة وتفصيلاً، وهذا يخالف القوانين الدولية أصلاً.

ثانياً: ملف موظفي قطاع غزة.

أكثر من 40 ألف موظف تصرف رواتبهم حكومة حماس في قطاع غزة، نصفهم تقريباً هم موظفون قطعت رواتبهم، واستمروا بالعمل مع الحكومة في غزة، وبذلك ملف موظفي القطاع من وجهة نظر حركة حماس هو ملف هام وحيوي ولا يمكن التنازل عنه لأسباب عديدة منها:

1- من الناحية الأخلاقية والإنسانية لا يعقل أن تكافئ حماس من عمل معها، بالتخلي عنه، فما بالك لو كان غالبية الموظفين هم من حركة حماس أو من يناصرها.

2- تدرك حركة حماس أهمية وجود كادر لها في الجهاز الحكومي، وتحديداً في ظل دراسة حماس لقرار المشاركة في الانتخابات الفلسطينية المقبلة لو جرت كنتيجة لأي اتفاق مصالحة. أما حركة فتح، فهي ترى أن قبول ملف موظفي غزة دون أن تدفع حماس أثماناً أخرى هو أمر مرفوض، ولن يتم القبول به، حيث ترى فتح أن هناك أسباباً عديدة تدفعها لعدم الإقرار بموظفي حماس كما هم، ومن هذه الأسباب:

1- ما يترتب على دمج موظفي حماس من عبء مالي وإداري على الجهاز البيروقراطي.

2- تتمسك حركة فتح بمسألة عرض الموظفين على لجنة إدارية قانونية، وفتح مدركة أن بعض التعيينات السيادية في حال خضعت للقانون سيجري إلغاؤها، وبذلك خلق مشكلة لحركة حماس مع كادرها.

باقي الملفات مثل الانتخابات هناك توافق على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني وبلديات، ولا أحد يختلف أن كل المؤسسات السياسية بحاجة لتجديد شرعياتها.

أما ملف المشروع الوطني والاستراتيجية الوطنية وأدواتها، وسلاح المقاومة، فهي ملفات متفجرة، والخروج الأمثل من كل ما سبق هو وثيقة الوفاق الوطني التي وافقت عليها كل القوى الوطنية والإسلامية مع تحفظ حركة الجهاد الإسلامي، وعليه ينبغي أن يكون هناك رأي عام ضاغط لتقييم التجربة السياسية، وتجربة المقاومة والخروج برؤية تراوح بين السياسة والمقاومة، ونعيد الاعتبار لمنظمة التحرير عبر عقد الإطار القيادي المؤقت، واستئناف جلسات المجلس التشريعي.

وفد من حماس يتجه للقاهرة ووفد من فتح يسبقه إلى الدوحة

القاهرة- الدوحة- "القدس" دوت كوم- خاص- 14\6\2016

يتجه وفد قيادي من حركة حماس في قطاع غزة، إلى العاصمة المصرية القاهرة في غضون 48 ساعة للقاء مسؤولين من جهاز المخابرات المصرية في إطار لقاءات يعقدها الجهاز ووفود من الفصائل لبحث ملف المصالحة وغيرها من القضايا الفلسطينية العالقة بما في ذلك مبادرة لتحريك عملية السلام مع الإسرائيليين.

وقالت مصادر مطلعة لـ "القدس" دوت كوم، ان الوفد سيضم القيادي محمود الزهار وخليل الحية بالإضافة الى ضابط كبير في أجهزة أمن حماس بغزة يعتقد أنه أبو عبيدة الجراح، أو قائد قوى الأمن الداخلي توفيق أبو نعيم، وذلك لتوضيح موقف الحركة بشأن ضبط الحدود في رفح بين القطاع ومصر.

وأشارت المصادر إلى أن القيادي في الحركة موسى أبو مرزوق سيصل إلى القاهرة بالتزامن مع وصول الوفد من غزة، حيث سيتراس (ابو مرزوق) وفد حركة حماس خلال اللقاءات مع المصريين والتي ستستمر يومين قبل أن يتوجه الوفد إلى الدوحة للقاء مسؤولين من حركة فتح لبحث ملف المصالحة.

وبحسب المصادر، فإن وفدا من حركة فتح يضم عزام الأحمد وصخر بسيسو موجود في القاهرة منذ يومين وسيتمجهان إلى الدوحة غدا بالتزامن مع وصول الرئيس محمود عباس إلى العاصمة القطرية التي سيحضر فيها مأدبة إفطار قبل أن يغادر إلى جدة للقاء المسؤولين السعوديين.

ووفقا للمصادر فإن القياديين في حركة فتح محمد اشتية وجبريل رجوب سيتوجهان أيضا إلى الدوحة للمشاركة في لقاءات المصالحة التي من المتوقع أن تستأنف في غضون أيام قليلة.

وتوقعت المصادر في حال نجاح اللقاء الأول بالدوحة أن يعقد لقاء جديد بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل.

لأول مرة القسام يشارك سياسيو حماس بحوارات المصالحة في القاهرة

أمد/ القاهرة : 2016\6\14

أكدت مصادر أمنية مصرية أن وفد حركة حماس سيتجه إلى القاهرة عبر معبر رفح البري غدا او بعد غد قادمًا من قطاع غزة؛ لعقد لقاء هام مع السلطات المصرية بالقاهرة، لبحث ملفات مصيرية تتعلق بالمصالحة الفلسطينية والوضع الحدودية بين مصر وقطاع غزة.

وحسب مصدر في القاهرة إنه إلى جانب وفد حماس السياسي سيشارك لأول مرة ممثلين عن الجناح العسكري لكثائب القسام لكي يكتمل حضور الجناحين السياسي والعسكري لحركة حماس في مفاوضات القاهرة التي تعد الجولة قبل الأخيرة لانتهاء ملف الانقسام الفلسطيني.

ويتوقع أن تلعب مصر دورا هاما لرفع الحصار عن قطاع غزة وفتح معبر رفح البري بشكل دائم حال توحد الشارع الفلسطيني، وازالة كافة العقبات امام اقامة ميناء بحري ومطار بقطاع غزة، ودفع القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وتجهيز مبادرة مصرية لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، حال فشل المبادرة الفرنسية.

وذكرت المصادر المصرية أن الاجواء السياسية مهيئة تماما لحل الازمة الفلسطينية سواء على مستوى الانقسام الفلسطيني او حل الصراع مع اسرائيل برعاية مصر.

كما اشادت قيادات مصرية بموقف حركة حماس الراهن الساعي لحل الازمات الراهنة بشفافية، وسعي حماس بقوة أن تكون طرف فلسطيني وطني يعمل لمصلحة الشعب الفلسطيني، وليست طرف في معادلة دولية كما كانت جهات خارجية تسعى ان تجر حماس بعيدا عن المصالحة الفلسطينية.

واضافت المصادر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مهمت بقوة أن ينتهي الانقسام الفلسطيني على وجه السرعة، وتذليل كافة العقبات امام المصالحة الفلسطينية للتفرغ لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني خلال الفترة الراهنة، كما امر الرئيس المصري كافة اجهزة الدولة المصرية على مستوى الامن القومي والخارجية المصرية لاحتواء كفة الاطراف الفلسطينية ودفعهم للمصالحة وترتيب الاوراق لحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

الاردن يدعو الى اعادة اطلاق "مفاوضات محددة باطار زمني" تفضي لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

أمد/عمان - شينخوا: 2016\6\14

دعا وزير الخارجية الاردني ناصر جودة الى اعادة اطلاق "مفاوضات محددة باطار زمني" تفضي بالنهاية الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حسب بيان للخارجية الاردنية.

وقال جودة ، خلال لقائه مع أعضاء اللجنة السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي اليوم (الاثنين) ، ان القضية الفلسطينية هي "القضية المحورية وجوهر الصراع" في المنطقة.

ودعا الى "اعادة اطلاق مفاوضات جادة وفاعلة ومحددة باطار زمني تفضي بالنهاية الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 استنادا الى المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية".

وحول الأزمة السورية ، أكد جودة أهمية الحل السياسي للوضع هناك "استنادا الى مقررات جنيف 1 بمشاركة كل مكونات الشعب السوري وبما يحفظ امن وامان سوريا ووحدتها الترابية".

وتحدث جودة عن اهمية معالجة الاسباب الجذرية للإرهاب والتطرف، مشيرا الى ان "الأردن في طليعة الحرب على خواجه العصر والإرهابيين، الذين يستهدفون المنطقة والعالم".

وأكد ان الجهد يجب ان يكون مكثفا وشاملا ودوليا في محاربة الارهاب والفكر المتطرف بأسلوب مختلف.

انتخاب إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية للأمم المتحدة لأول مرة.. وأربع دول عربية على الأقل تصوّت لصالحها

نيويورك (الأمم المتحدة)- القدس العربي- من عبد الحميد صيام: 2016\6\14

رغم اعتراض المجموعة العربية التي تحدّث باسمها الممثل الدائم لليمن، خالد اليماني، والمجموعة الإسلامية التي تحدّث باسمها الممثل الدائم للكويت، منصور العتيبي، انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم إسرائيل لترأس اللجنة السادسة، وهي اللجنة القانونية، ومن أهم اللجان الستة التابعة للجمعية العامة. وقد تقدّمت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بترشيح إسرائيل لهذا المنصب، لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية.

وقد أعرب السفير الكويتي، بصفته ممثلاً لمجموعة دول التعاون الإسلامي، أمام الجمعية العامة عن اعتراض دول التعاون على هذا الترشيح. وقال قبل بدء التصويت خلال الاجتماع حول مهام رئاسة اللجنة "يتطلب أن تكون الدولة المرشحة عضواً ممثلاً للقانون الدولي، وتعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشكل فعال، وليس دولة تخترق القانون الدولي والقانون الإنساني وقرارات الأمم المتحدة". ثم أضاف، منتقداً الدول الأعضاء في مجموعة غرب أوروبا والدول الأخرى، والتي اختارت دولة الاحتلال لهذا المنصب "إن قرار ترشيح عضو ما عن أية لجنة لهو قرار يتعلق بالتناوب، ويجب أن تتحمل المجموعات المسؤولية وتقدّم مرشحين يمكن قبولهم لهذا المنصب، لكن هذا الترشيح يتعارض مع مبدأ النوايا الحسنة. وأضاف العتيبي: "إن هذا الترشيح يتطلب عضواً يمثل لقرارات الأمم المتحدة وليس عضواً يقوّض مصداقية الأمم المتحدة، ويحول دون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة". ونوّه كذلك بأن انتخاب إسرائيل، التي تنتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، سيؤثر سلبياً على صورة الأمم المتحدة".

وكانت الدول العربية قد قدّمت اعتراضها على ترشيح إسرائيل لهذا المنصب. وأرسلت في هذا السياق رسالة في العاشر من الشهر الجاري إلى رئيس اللجنة الحالي، وسفير جمهورية ترينيداد وتوباغو، إيدن تشارلز، تعترض فيها على هذا الترشيح مطالبةً بالتصويت عليه، على عكس العرف المتبع في هذه الحالة، أي تزكية المرشح الذي تقوم المجموعة الجغرافية المعنية بترشيحه. وقال السفير اليمني للأمم المتحدة، خالد اليماني، باسم المجموعة العربية في هذا السياق "لقد طلبنا إجراء عملية انتخاب بالاقتراع السري، من أجل تسجيل اعتراضنا القاطع على ترشيح إسرائيل لشغل منصب رئيس اللجنة القانونية، ورفع صفة الإجماع عن النتيجة التي تترتب عليها".

اقتراع سري

وقد حصل المندوب الدائم لإسرائيل، داني دانون، على 109 لصالحه مقابل عشرة أصوات لممثل السويد و4 أصوات لممثلة اليونان و4 أصوات لممثل إيطاليا كما توزّعت أصوات المجموعات المعارضة على العديد من مندوبي دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى لحرمان إسرائيل منها.

وغالبا ما يكون هناك إجماع قبل التصويت على رئاسة اللجان الستة، إلا أن اعتراض المجموعتين العربية والإسلامية أجبر الجمعية العامة على إجراء التصويت بالاقتراع السري. وقد امتنع عن التصويت 23 دولة ووجدت 14 ورقة غير قانونية وتم حذفها.

واللجنة السادسة هي اللجنة القانونية التي تنص المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة، تحديدا، على أن تقوم الجمعية العامة بإنشاء لجنة خاصة لتشجيع التقدّم المطّرد للقانون الدولي وتدوينه. وهي اللجنة المفوضة بوضع المعاهدات الجديدة، وتختصّ بتبني تلك المعاهدات والتوصية بها لدى الدول للتوقيع عليها لاحقا والمصادقة عليها والانضمام إليها. ورغم أن مفاوضات صناعة القوانين الدولية تحدث داخل العديد من الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة، حسب طبيعة مادة القانون الحقيقية، يتم عقد المفاوضات المتعلقة بالقانون الدولي العام دائما داخل اللجنة السادسة.

وقد أصدر السفير الإسرائيلي دانون بياناً بهذه المناسبة، حصلت "القدس العربي" على نسخة منه، اعتبر أن انتخاب إسرائيل للجنة دائمة من لجان الأمم المتحدة حدث تاريخي بكل المقاييس منذ انضمت إسرائيل لعضوية الأمم المتحدة عام 1949. وأضاف "إنني فخور أن أكون أول سفير لإسرائيل ينتخب لهذا المنصب الرفيع لأن إسرائيل تتمتع بدور قيادي في القانون الدولي ومحاربة الإرهاب". وقال إن هذا الانتخاب جاء بعد معركة دبلوماسية طويلة خاضتها البعثة ضد اعتراض دول مجموعة عدم الانحياز ومؤتمر التعاون الإسلامي. وقال إن إيران بصفتها رئيسة مجموعة دول عدم الانحياز قد وزّعت بياناً ضد إسرائيل لتعطيل انتخابها للجنة لكن لم تفلح.

وقد علمت "القدس العربي" أن الذي وزّع البيان ليس إيران، بل الكويت، بصفتها ترأس مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. وقد خلّت رسالة دانون من أي انتقاد للمجموعة العربية. وعلمت "القدس العربي" من مصادر دبلوماسية أن أربع دول عربية، على الأقل، صوتت لصالح المندوب الإسرائيلي.

اتصالات ربع الساعة الأخير

وقد صرّح السفير الفلسطيني رياض منصور لـ "القدس العربي" بعد انتخاب إسرائيل مباشرة قائلاً: "مع أن الوقت كان ضيقاً عندما علمت المجموعة العربية أن مجموعة "دول أوروبا الغربية ودول أخرى" قررت ترشيح إسرائيل لرئاسة اللجنة السادسة، قمنا باتصالات مكثّفة مع دول المجموعة، وضاغطنا باتجاه ثني المجموعة عن مكافأة دولة تحتل أراضي دولة أخرى، في مخالفة للقانون الدولية بدل عقابها. بعد ذلك حاولنا أن نقنع دول المجموعة أن يرشحوا أي دولة أخرى غير إسرائيل ولم نفلح. اتصلنا بعدد كبير من أعضاء المجموعة لنقنع أي عضو منها للترشح كي نحشد الأصوات لإنجاحه لكنهم لم يقبلوا. تداولنا الأمر بعد ذلك مع المجموعتين العربية والإسلامية للاتفاق على خطة بديلة. فاتفقنا أن نوزع أصوات المعارضين على ترشيح إسرائيل على مرشحين من نفس المجموعة كي نحرم المندوب الإسرائيلي من الحصول على النصف زائد واحد. حاولنا أن نحشد كل أصدقائنا لإسقاط المندوب الإسرائيلي بحرمانه من الحصول على الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة لكننا لم ننجح. لكننا استطعنا حجب ما مجموعه 84 صوتا عنه وهذا شيء مهم ومشرف. هو لم يحصل إلا على 109 أصوات. وكان الحد الأدنى المطلوب 77 صوتا فلو استطعنا تغيير أصوات 16 مندوبا لسقط ترشيحه بشكل آلي".

وتابع ممثل دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة "كل اللجان الرئيسية الخمسة انتخبت رؤساءها بالإجماع إلا اللجنة السادسة. الانقسام واضح منذ البداية فكيف سيُسيّر أعمال اللجنة خلال الدورة الواحدة والسبعين؟ إذن هناك شرح في

الجمعية العامة حول شخصية داني دانون الاستفزازية، وستكون أعمال اللجنة السادسة معطلة بسبب الانقسام. نود أن نشكر العرب والمسلمين وكل من وقف معنا في هذه المعركة. كنا نتمنى أن نهزم ترشيحه لكننا أمام قوة عاتية. استعملت تلك الدولة الأهم كل الأساليب الملتوية والابتزاز وخاصة للدول الصغيرة كي تدلي بأصواتها لصالح إسرائيل. إسرائيل لم تنجح بقدراتها وسمعتها الذاتية بل بجهود الولايات المتحدة وكندا وإستراليا، والتي تستعمل كل أساليب الابتزاز والتهديد لضمان التصويت لإسرائيل وكثير من الدول تستجيب لهذا الضغط خوفاً من الدول الكبرى بدل أن تقف مع الحق وضد الظلم الذي تمثله دولة الاحتلال. نحن الآن أمام حالة صارخة من ازدواجية المعايير من لدن بعض الدول. إسرائيل تزداد تطرفاً وتدير ظهرها لكافة المبادرات السلمية بما فيها المبادرة الفرنسية الأخيرة وتوسّع نشاطاتها الاستيطانية وتخرق القانون الدولي في كل ممارساتها ثم يقوم المجتمع الدولي بمكافأتهما. إذن نحن أمام وضع يحتاج إلى تقييم دقيق لنحسب خطواتنا في المرحلة القادمة. وأعتقد أن نفس المجموعة بعد سنة أو سنتين ستقوم بترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن".

معهد ستوكهولم: إسرائيل تمتلك «80» رأساً نووياً

فلسطين المحتلة – الدستور 14\6\2016

أكد تقرير أعده معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (سيبري) ومقره السويد أمس، إن إسرائيل تمتلك 80 رأساً نووياً. وأن مخزونات العالم من الرؤوس الحربية النووية انخفضت قليلاً هذا العام، لكن وتيرة الانخفاض كانت بطيئة وواصلت القوى النووية التسع تحديث ترساناتها.

ووفقاً للتقرير الذي نشره الموقع الإلكتروني لصحيفة هآرتس العبرية، بلغ عدد الأسلحة النووية لغاية شهر كانون الثاني من العام الحالي 15395 رأساً نووياً، بانخفاض قدره 455 رأساً مقارنة مع العام 2015، وتضمن التقدير الرؤوس الحربية التي كانت نشطة، في التخزين أو جاهزة للتفكيك.

وقال معهد ستوكهولم، إن القوتين النووييتين الأكبر في العالم تمتلكان نحو 90% من الأسلحة النووية الموجودة على مستوى العالم.

وتمتلك الولايات المتحدة ما يقدر بنحو 7000 رأس حربي نووي فيما تمتلك روسيا 7290 رأساً نووياً. وتشمل الدول النووية السبع الأخرى كلا من بريطانيا وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية.

وقال المعهد إن الهند وباكستان والصين تواصل زيادة ترساناتها النووية وتحديث قواتها وتشير التقديرات إلى أن الصين تمتلك 260 رأساً نووياً، وتمتلك الهند ما يتراوح بين 100 إلى 120 فيما تمتلك باكستان ما يتراوح بين 110 و 130 رأساً نووياً، وإن كلا من الهند وباكستان تتوسعان في زيادة قدرتهما على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وبالتالي يمكن أن «تزيد ترسانة كل منهما بشكل ملحوظ».

وأوضح المعهد أن التقرير استند إلى مصادر مفتوحة، بما في ذلك الحكومات والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن العديد من الدول النووية كانت «غير شفافة».

وقدر المعهد أن كوريا الشمالية تمتلك عشرة رؤوس حربية نووية. وأجرت أول تجاربها النووية في العام 2006، لكن «سيبري» لم يكن لديه القدرة على التحقق مما إذا كانت بيونغ يانغ قادرة على إنتاج أو نشر أسلحة قابلة للاستخدام.

وأوضح أن التحديثات الجارية للترسانات النووية تؤكد أن الدول النووية لا تزال تحرص على امتلاك رادع نووي بوصفه حجر الزاوية في استراتيجيات الأمن الوطني.

وكانت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تخطط لإنفاق 348 مليون دولار في الفترة بين عامي 2015 و 2024 لرفع مستوى قواتها النووية بما في ذلك نظم إيصال الأسلحة النووية مثل الصواريخ والطائرات والغواصات.(بتر).

حماس تدين ترشيح (إسرائيل) لرئاسة لجنة أممية لمكافحة "الإرهاب"

غزة - فلسطين أون لاين 13\6\2016

أدانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ترشيح (إسرائيل) لرئاسة اللجنة الأممية القانونية السادسة، المعنية بمكافحة "الإرهاب".

وقالت الحركة في بيان نشر الاثنين 13-6-2016، وتلقى "فلسطين أون لاين" نسخةً منه إن هذا القرار يمثل "عاراً على الأمم المتحدة واستهتاراً بقوانينها".

ووصفت الحركة الترشيح بـ"الكارثي"، وقالت إنه يشجع (إسرائيل) على الاستمرار في سياسة الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني.

ودعت الحركة إلى العدول عن هذا الترشيح، لما تمثله (إسرائيل) من رمز للإجرام والإرهاب.

وكانت دول أوروبية قد رشحت (إسرائيل) لرئاسة اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بمكافحة "الإرهاب" وقضايا القانون الدولي، بما في ذلك البروتوكولات الملحقه باتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب والانتهاكات التي ترتكبها الدول.

وبحسب التقليد المتبع، فإن رئاسة اللجنة المذكورة يتم بالتداول بين المجموعات، وهذا العام هو دور مجموعة غرب أوروبا والتي أجمعت على ترشيح (إسرائيل).

خاص لـ"أمد"..فرنسا شكلت أربع لجان خاصة للمؤتمر الدولي..وزيارة العربي للتنسيق مع الرئاسة الفلسطينية!

أمد/ رام الله - خاص: 13\6\2016

ذكرت مصادر فلسطينية مطلعة، ان الحكومة الفرنسية بدأت في إتخاذ الخطوات العملية نحو عقد "المؤتمر الدولي للتسوية والسلام في الشرق الأوسط"..

وافادت المصادر لـ"أمد للاعلام"، ان الخطوات ستبدا بالتنفيذ في شهر يوليو (تموز) المقبل، من خلال تشكيل أربع لجان عمل تم التوافق عليها، خلال حركة اتصالات مع أطراف متعددة عربية ودولية، وتم ابلاغ الحكومة الاسرائيلية بها، واللجان الأربعة هي:

1 - لجنة مبادرة السلام العربية

2 - لجنة التنسيق الأمني

3 - لجنة الحوافز الاقتصادية

4 - لجنة المجتمع المدني..

المصادر، أكدت لـ"أمد"، ان اللجان بمسمايتها تحاول أن تقدم "سلة مغريات سياسية، إقتصادية وأمنية" لإسرائيل، عليها تزيل معارضتها وتبادر للمشاركة بفعالية في المؤتمر، وصولاً الى اقرار "حل سياسي شامل" يضع حدا للصراع في المنطقة،



من أجل مواجهة "الخطر الارهابي"، والذي بدأ يمثل "خطرا جديا" ليس على المنطقة فحسب، بل على أوروبا وحتى أمريكا لم تعد بمنأى عنه..

المصادر رأت، ان مسمى اللجان الأربع، والتي سيرأس كل لجنة منها عضو من الدول المشاركة، تحمل احياء سياسيا، بأنه لا يوجد هناك "ثوابت" محددة، وأن كل شيء قابل للتفاوض، بما فيه مبادرة السلام العربية..

المصادر، ربطت بين زيارة أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي الى رام الله، والتحرك الفرنسي نحو تشكيل تلك اللجان، حيث تحتاح الحكومة الفرنسية الى دعم عربي شامل لخطتها التنفيذية قبل إعلانها بشكل رسمي.. وبالتالي فزيارة العربي للقاء الرئيس محمود عباس يأتي في سياق وضع اللمسات الأخيرة قبل الإعلان الرسمي لتلك اللجان.

خالد مشعل يبلغ مقربيه بقراره النهائي: لن أترشح لقيادة حماس نهاية العام.. والتنافس يشتعل بين الزهار وهنية وأبو مرزوق.. وأصوات تنادي ببقاء صاحب المنصب الجديد خارج حدود فلسطين

رام الله - خاص - "رأي اليوم": 2016\6\13

بدون أن يعرف البديل القادم الذي سيقود حركة حماس خلال السنوات الأربعة القادمة، أبلغ خالد مشعل زعيم الحركة المقيم في قطر مقربيه، بأنه لن يترشح من جديد لرئاسة المكتب السياسي لحركة حماس، خلال الانتخابات الداخلية القادمة للحركة، المقرر أن تعقد قبل نهاية العام الجاري.

وعلى خلاف المرة السابقة التي أجريت فيها الانتخابات الداخلية لحركة حماس في العام 2002، فإن قرار مشعل، حسب ما علمت "رأي اليوم"، سيكون نهائي، ولن يتم التراجع عنه هذه المرة، كما حدث في المرة السابقة، خاصة وأن الرجل يكون بذلك قد أمضى أكثر من خمس فترات على رأس قيادة حماس، في وقت يتردد فيه أن نظام حماس الداخلي يعطي التمديد لرئيس المكتب السياسي لولايتين متتاليتين.

وقد مدد لمشعل، في الانتخابات الأخيرة التي عقدت بشكل سري في أحد مقار المخابرات المصرية فترة تولي الرئيس السابق محمد مرسي مقاليد الحكم، حيث كانت العلاقات بين حماس ومصر في أفضل حالاتها، وكانت وقتها أبواب القاهرة مفتوحة على مصراعها لقيادة حماس.

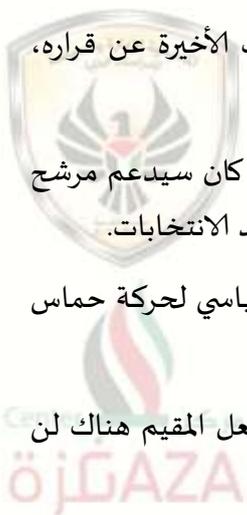
وتفيد الأنباء أن مشعل الذي كان ضمن المكتب السياسي لحماس منذ تأسيسه أكد لمقربيه في قطر وفي غزة أنه لن يبقى رئيسا للمكتب السياسي في الانتخابات القادمة، وأنه سيعلن ذلك بشكل واضح قبل بدء عملية التحضير للانتخابات الداخلية لحركة حماس في كافة المناطق الفلسطينية والخارج.

وكان مشعل أعلن قبل الانتخابات الأخيرة أنه لن يترشح لقيادة حماس، غير أنه عدل في اللحظات الأخيرة عن قراره، وسط انتقادات غير معلنة من قبل الكثير قادة الحركة الذين اعتبروا وقتها الأمر مخالف للوائح الداخلية.

ولم يفصح مشعل الذي تحدث لمقربيه من قادة حماس الذين ساندوه في الانتخابات الأخيرة عن إنه كان سيدعم مرشح بعينه من قيادات الحركة لتولي هذا المنصب أم لا، وكذلك لم يبلغهم عن وجهته في المرحلة التي ستتلو عقد الانتخابات.

وبما يؤكد ذلك، أكد محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة حماس أن انتخابات المكتب السياسي لحركة حماس ستجري نهاية هذا العام، وأن مشعل لن يترشح لرئاسة الحركة.

وقال الرجل في تصريحات صحافية أنه سمع خلال زيارته الاخيرة لقطر قبل أكثر من شهر، أن مشعل المقيم هناك لن يترشح لرئاسة المكتب السياسي فترة جديدة.



وحول امكانية أن تشهد عودة زمام القرار لقيادة حماس الى قطاع غزة، أكد الزهار أنهم في حماس ضد عودة القرار الى غزة والضفة والخارج، مبينا أنهم مع القرار الجماعي.

ومرت حركة حماس بتحويلات كثيرة خلال قيادة مشعل منها الخروج من الأردن والذهاب إلى سوريا قبل الخروج منها، والفوز في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، وبدء علاقات قوية مع مصر قبل حدوث الانتكاسة، إلى جانب سيطرة حماس على غزة، كما شهدت فترة ولايته فتح الكثير من العواصم العربية والأجنبية أبوابها أمام قيادة حركة حماس.

ومع إعلان مشعل بعد الترشح من جديد والذي يعلمه كل قادة حماس الكبار، فإن الأمر فتح باب منافسة قوي على هذا المنصب، الذي يتطلع له أكثر من شخصيه داخل حماس، ومن أبرزهم نائبه وزعيم الحركة في غزة إسماعيل هنية، وكذلك الدكتور محمود الزهار، أحد أقدم قادة الحركة، إضافة إلى الدكتور موسى أبو مرزوق، نائب مشعل، والذي كان يشغل المنصب قبل توليه من قبل مشعل في العام 1996.

ومن الممكن أن تظهر أسماء أخرى تنافس على هذا المنصب في اللحظات الأخيرة من قيادة حماس في الداخل والخارج، في ظل استمرار الأصوات التي تنادي بضرورة استمرار بقاء المنصب في يد شخصية قيادية كبيرة تتواجد خارج المناطق الفلسطينية، كما جرت العادة منذ تأسيس المكتب السياسي، لضمان حرية تنقلها، خاصة وأن تواجدها في غزة يفرض عليها الكثير من المعوقات بسبب إجراءات السفر الضرورية.

وإذا ما غلبت هذه الأصوات سيكون الدكتور أبو مرزوق أبرز المرشحين، خاصة وأن الحركة تتطلع في هذا الوقت لإعادة ترميم علاقاتها المتردية مع مصر، إذ يعتبر الرجل من أبرز قادة حماس الذين حافظوا على علاقة جيدة مع مصر رغم حالة التوتر.

ولا يعتمد اختيار رئيس المكتب السياسي لحماس على ترشيح أي شخص نفسه لهذا المنصب، بل يجري ترشحه من قبل مجلس الشورى الذي يعقد جلسة انتخابات بعيداً عن الإعلام.

ولم يعرف مكان عقدها حتى اللحظة، وهناك ترجيح أن تكون قطر هي مكان استضافة الانتخابات التي ستحدد اعضاء المكتب السياسي، خاصة وأن الظروف الحالية لا تسمح بعقدها كما المرة السابقة في مصر.

الفصائل ترفع الكرت الأحمر في وجه فتح

الرسالة نت 13\6\2016

مجددًا تصطدم حركة فتح بالإجماع الوطني، من خلال اشتراطها أن يكون برنامج منظمة التحرير، مظلة سياسية ومرجعية لعمل حكومة الوحدة الوطنية، وهو أمر ترفضه الفصائل الفلسطينية وتعتبره تجاوزاً خطيراً للتفاهات السابقة.

ورفعت الفصائل الكرت الأحمر في وجه حركة فتح تجاه محاولتها تجاوز الإجماع الوطني بشأن اعتماد وثيقة الوفاق الوطني الذي وقعت عليها القوى عام 2011، برنامجاً سياسياً للشعب الفلسطيني ولأي حكومة فلسطينية.

وخلال رصد "الرسالة" لمواقف القوى الفلسطينية، أكدت جميعها أن ما تشترطه فتح من أن يكون برنامج المنظمة برنامجاً سياسياً لعمل الحكومة، هي محاولة للتهرب من الاستحقاق الوطني المتمثل بعملية المصالحة وتشكيل حكومة ترفع الحصار عن غزة. حركة حماس وعلى لسان مسؤول العلاقات العربية فيها أسامة حمدان، قال: إن ما تم التفاهم عليه عدم وجود برنامج للحكومة، ولكن عباس يصر على أن يكون برنامجه السياسي مظلة لعمل الحكومة في محاولة لوضع العصا في دوليب المصالحة".



للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وأوضح حمدان أنه تم التوافق في لقاء القاهرة، أن الحكومة التي تشكل لها ثلاثة مهام، الأولى أن تستكمل خطوات المصالحة والثانية الإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية، أما الأخيرة فهي مهمة اعمار غزة، منبهاً إلى أنه تقرر تأجيل وضع برنامج للحكومة إلى ما بعد الانتخابات.

وأكد حمدان أن الحركة لا تمنع أن يكون هناك برنامج سياسي للحكومة، "لكن يجب أن يستند لوثيقة الوفاق الوطني التي وقعت عليها الفصائل والتي عرفت قبل ذلك باسم وثيقة الأسرى".

الجهاد الإسلامي

بدره، أكد القيادي في الجهاد الإسلامي خضر حبيب، رفض حركته لأي برنامج سياسي ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، موضحاً في حديث لـ "الرسالة"، أن برنامج منظمة التحرير تنازل عن 78% من أرض فلسطين وانتقص من حقوق وثوابت الشعب، وتابع أن المنظمة الحالية لم تعد هي التي أنشئت لتحرير فلسطين، وإنما أصبحت منظمة التطبيع مع إسرائيل، وبرنامجها قائم على التعامل مع الكيان والاعتراف به، وهذا لا يمكن أن يكون برنامجاً وطنياً.

وأوضح أن خطورة برنامج المنظمة تكمن في أن السلطة تعتبره تصوراً للحل النهائي، "وبالتالي سيعتبر وثيقة دولية لا يمكن لنا كفلسطينيين أن نطالب بأكثر منها"، مبيناً أن برنامج وثيقة الوفاق وقعت عليها مجمل الفصائل باستثناء الجهاد الإسلامي، الذي رأى أنها تجزئ الحق الفلسطيني، ولكن وافقت عليها بقية الفصائل.

الشعبية ترفض

من جانبه، قال أبو أحمد فؤاد نائب الأمين العام للجهة الشعبية، إن القوى الوطنية أجمعت على الوثيقة، ولا نرى ضرورة لتغييرها، ونحن متمسكون بها وبجميع الخطوات الأخرى التي أجمعنا عليها في القاهرة، دون اجتزاء أو انتقاص. وأوضح فؤاد في حديث لـ "الرسالة"، أن الوثيقة ارتضاها الجميع برنامجاً سياسياً يشكل أرضية للوفاق، وقاعدة للتوافق بينها، لافتاً إلى أنه تم الاتفاق أن تتولى أي حكومة مهامها في إنهاء الأزمات التي يتعرض لها قطاع غزة.

موقف الديمقراطية

من جهته، أكد طلال أبو ظريفه عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية، أن وثيقة الوفاق التي عرفت باسم "وثيقة الأسرى"، هي برنامج الإجماع الوطني لأي حكومة وحدة، وقال أبو ظريفه لـ "الرسالة": إن الجهة أبلغت الجانب المصري خلال لقاءاتها الأخيرة معه، بأن الوثيقة تمثل إجماعاً وطنياً، وأنها البرنامج السياسي للحكومة وليس برنامج منظمة التحرير.

وأضاف أن المصريين ردوا بأنه "لا مشكلة لديهم اتجاه ما يتفق عليه الفلسطينيون داخلياً"، مشدداً على أن الفصائل برمتها، وليست حماس فقط، لا تقبل أن تذهب لبرنامج فصيل بعينه ليكون مظلة سياسية لعمل الحكومة.

واعتبر اشتراط فتح لبرنامج المنظمة، جزءاً من المناكفات السياسية، التي يجب استبعادها خلال جلسات الحوار الفلسطيني. وأشار أبو ظريفه إلى ضرورة أن يكون برنامج الحكومة هو الإطار الذي يعتبر قاسماً مشتركاً بين الجميع؛ "وهو وثيقة الوفاق، كونها تشكل مرتكزا أساسياً يمكن التحرك من خلاله".

وأوضح أن أي تطوير للبرنامج ينبغي أن يجري من خلال الإطار القيادي المؤقت، الذي يضم الأمناء العامين للفصائل، "باعتباره المخول الوحيد لإجراء ذلك، وليس بشكل منفرد من أي طرف".



بدوره، حذر الأمين العام لحركة الأحرار خالد أبو هلال، من نسف الجهود التي بذلت على مدار الأعوام الماضية من تفاهمات ولقاءات، وتفجير الخلافات مجدداً، معتبراً أن محاولات فتح لمناقشة ملفات المصالحة مجدداً هي فرصة لوأدها، مؤكداً ضرورة توفر إرادة جديّة وصادقة لتنفيذ آليات المصالحة.

تم بحمد الله

*



مركز
Center
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies